لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

الذكاء التقني (AI): الأكثر اكتساحاً في عصرنا

بقلم: طلال أبو غزالة

الذكاء التقني (AI) هو المجال الرائد في الثورة الرقمية الحالية، ويعد بناء القدرات في هذا المجال ذو أهمية حيوية في استمرارية اقتصاداتنا. ويمكنني القول: إنه أحد أهم الابتكارات في تاريخ البشرية؛ لأنه العقل المحرك لأي عمل. وإن عبارة «كل شيء سيعمل بالذكاء التقني (AI) مستقبلاً» هذه حقيقة ولا يمكننا الفرار منها، وعلينا أن نعد أجيالنا الجديدة للعب دور فعّال في نهضة أنظمة «الذكاء التقني»، التي بدأت للتو بالتوسع والانتشار. ولقد شهدنا أهمية «الذكاء التقني»، ومبتكراته.. أثناء انتشار جائحة «كوفيد» مؤخراً، تلك التي أثرت في العالم أجمع؛ إذ تمكنت الشركات من تحليل الانتشار الوبائي للفيروس، ومعالجة البيانات، ونمذجة تطوير اللقاحات ومحاكاتها في وقت قياسي، باستخدام أنظمة «الذكاء التقني» ومخرجاته. نحن بحاجة إلى أن نحذو حذو دولة الصين العظيمة التي جعلت تعليم «الذكاء التقني» جزءاً إجبارياً من إستراتيجيتها في التعليم، هادفة إلى ريادة العالم في مجالات «الذكاء التقني» المبتكرة بحلول عام ٢٠٣٠. إنهم يبذرون بذور تعليم «الذكاء التقني» حالياً؛ لحصد ثمارها في المستقبل. وكم نحتاج إلى أن نفعل الشيء نفسه، وليس نحن فقط في عالمنا العربي.. بل على العالم كله أن يحذو حذو الصين؛ لضمان موطئ قدم في الاقتصاد الرقمي المتنامي؛ فوفقاً لمجلة «فوربس» سيضيف «الذكاء التقني» ١٥ تريليون دولار أميركي إلى الاقتصاد العالمي بحلول ٢٠٣٠ وهو رقم أكبر بأربعة أضعاف من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا بالكامل في عام ٢٠٢٠، والذي كان يصل إلى ٣ تريليونات دولار فقط. وتعد هذه فرصة عظيمة ويجب أن نستغلها. وكيف يكون ذاك؟ إنه بالاستثمار في الشبان، وتوجيههم إلى مثل هذا النوع من التعليم؛ لكي يتملكوا المهارات اللازمة، ويساهموا في قيادة «الاقتصادات الرقمية العالمية» القائمة على «الذكاء التقني» في المستقبل. لقد شرفت بالتحدث في مناسبات دولية حول الموضوع «الذكاء التقني»، وكان السؤال الذي يطرح عليّ مراراً هو: «ألن يحلّ (الذكاء التقني) محل البشر، ويأخذ وظائفهم؟»، فكان جوابي دائماً أنني أرى (سيناريو) يختلف وقد بدأ يتكشف. أعتقد أن «الذكاء التقني» سيحرر المهن، وسيمكن أصحابها من التعامل مع الأمور بطريقة أفضل تحقق قدراً أكبر من الدقة والفهم، وستظهر نتائج ذات قيمة أكبر. يدعم «تقرير مستقبل الوظائف لعام ٢٠٢٠» الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي هذه الرؤية، ويشير إلى أن ٨٥ مليون وظيفة قد تُستبدل؛ بسبب التحول في تقسيم العمل بين البشر والآلات بحلول عام ٢٠٢٥، على حين قد تظهر ٩٧ مليون وظيفة جديدة، أكثر تكيّفاً مع التقسيم الجديد للعمل بين البشر والآلات والخوارزميات، التي تشمل أنظمة «الذكاء التقني»، أي إنه بدلاً من فقد الوظائف لمصلحة «الذكاء التقني»، سيخلق «الذكاء التقني» الوظائف. وإننا أمام تضخم، سيفرض كمية بيانات ضخمة تخرجها أجهزة الاستشعار، والأنظمة، والاعتماد الشامل لإنترنت الأشياء، وحين ذاك فلن يكون هناك بديل سوى استخدام أنظمة «الذكاء التقني»؛ لفهم هذا الكم الهائل من البيانات، وتحليلها، وضبط نتائجها من أجل المساعدة في اتخاذ القرار. كما سيحدث «الذكاء التقني» ثورة في العديد من القطاعات، ليجعلها أكثر انسيابية وكفاءة. إن أحد المجالات التي أرى أن «الذكاء التقني» سيؤثر فيها بصورة رئيسة هي مهنة تدقيق الحسابات، المهنة التي تأسست عليها «مجموعة طلال أبوغزاله العالمية»، وبما أنني أعد نفسي مدقق حسابات، فإنه يمكنني أن أقول لكم إن «الذكاء» التقني سيحدث ثورة بمهنة تدقيق الحسابات؛ لأن ذاك الكم الهائل من البيانات التي تخرجها الأنظمة المؤسسية من الصعب جداً إجراء عمليات تدقيق يدوية عليها؛ لأنه ببساطة سيكون هناك كم كبير من البيانات لتحليلها. وستستخدم أنظمة «الذكاء التقني» في إجراء عمليات تدقيق حسابات مفصّلة كان من المستحيل إجراؤها. ستصبح مهنة المدقق -بالمفهوم الجديد- فرعاً في تقنية المعلومات، وسيحتاج مدققو الحسابات في المستقبل القريب جداً إلى اكتساب مهارات في «الذكاء التقني»؛ لإجراء عمليات التدقيق المحاسبية، وتقييم أنظمة «الذكاء التقني» التي تستخدمها الشركات لتقديم ضمانات بشأن دقتها وشفافيتها. لقد دعوت إلى إصلاح نظام التعليم عالمياً.. وقلت لعدة سنوات إن مناهج التعليم بحاجة إلى الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين؛ لتمكين مواطنينا الشغوفين بالمعرفة الرقمية من الحصول على المعرفة والمهارات ليصبحوا من العاملين في مجال المعرفة. وعلينا أن نعيد التخطيط لتعليمنا؛ لكي يكون «الذكاء التقني» في طليعة المعارف التي لا بد أن يتعلمها أبناؤنا وفي سن مبكرة.

ولقد أصبحت التقنية أساس الاقتصادات المتقدمة في جميع أنحاء العالم، وهي سبب وجود بعض أكبر الشركات على الإطلاق التي شهدها العالم، مثل (أبل وغوغل وأمازون). فلم يعد الاقتصاد العالمي مقيداً بالحدود الجغرافية؛ فنحن في «العصر الرقمي»؛ عصر الإنترنت.. نرى أنه يمكن لأي شخص أن يصبح من العاملين في مجال المعرفة إذا كان لديه الحماس والشغف. إن الفرص الرقمية متاحة للملمين بتقنية المعلومات، ويجب علينا تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الحقيقة. وعلينا تأهيل بعض «العاملين في مجال المعرفة»؛ ليكونوا ملمين بمجالات «الذكاء التقني»؛ تلبية لمتطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي، وعلينا تعزيز بيئة تعليم الابتكار التقني والإبداع بشكل صحيح، وتمكين الناس بالتعليم والأدوات والقوانين لإنشاء نظام إيكولوجي، للعمل على ظهور أمثال «زوكربيرج» مثلاً في المستقبل. سيسمح لنا بناء القدرات في مجال أنظمة «الذكاء التقني» بناء أنظمة تقرؤها الابتكارات الذكية، ويساعدنا في إيجاد حلول جديدة للمشكلات التي يواجهها العالم كتلك المتعلقة بتغيّر المناخ، أو نقص المياه، أو إنتاج الغذاء. وكما قال أفلاطون: «الحاجة هي أم الاختراع». وأخيراً.. نريد من العلماء، والمبتكرين، والمفكرين أن يتصرفوا بمسؤولية، وأن يتحلوا ببعد النظر، والحكمة من أجل أجيالنا القادمة، والاستثمار في تعليم «الذكاء التقني»؛ لأنه على وشك أن يحدث ثورة في العالم.

الحرف تتفوق على المعامل بالحصول على القروض

٣,٨ مليارات ليرة منحها «الصناعي» خلال النصف الأول من العام الجاري

عبد الهادي شباط

كشفت بيانات صادرة عن المصرف الصناعي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن المصرف منح خلال النصف الأول من العام الجاري ٢١١ قرضاً بقيمة تجاوزت ٣,٨ مليارات ليرة منها ٢١ قرضاً لتمويل منشآت صناعية بقيمة مليار ليرة و٥٥ قرضاً لتمويل منشآت حرفية بقيمة تجاوزت مليار ليرة في حين تم منح ١٣٥ قرضاً لمختلف الفعاليات بقيمة ١,٨ مليار ليرة و١٢ قرضاً لتأسيس مشروعات بقيمة ١٧٦ مليون ليرة.

وفي مقارنة لحجم الإقراضات التي منحها المصرف الصناعي في النصف الأول من العام الجاري مع العام الماضي (٢٠٢٠) يتضح أن قيم قروض النصف الأول من هذا العام (٣,٨) مليارات ليرة تزيد على إجمالي ما منحه المصرف خلال العام الماضي (٣,٧) مليارات ليرة.

كما يتضح من البيانات أن هناك قلة في طلبات القروض الصناعية لغايات الإنشاء والتأسيس يقابلها ارتفاع في القروض الحرفية وبقية الفعاليات رغم توافر السيولة لدى المصرف وفق ما يتم التصريح به دائماً من قبل إدارة المصرف.

كما بيّن مدير في الصناعي لـ«الوطن» أن المصرف يتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية ويبحث في العديد من الخيارات لذلك ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهمات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات بتمويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف.

وأن المصرف يسعى لتنويع منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية للصناعيين وأصحاب الحرف والمهن العلمية وحول الضمانات بيّن أن له إدارة المصرف عبر التوسع في مكاتب وفروع المصرف وتحديثها وتهيئة الصالات وتزويدها بالاحتياجات التي تحقق سهولة تقديم الخدمة وبجودة عالية.

وأن المصرف يسعى إلى زيادة رأسماله بما يسمح له بتوسيع نشاطه ومنح التسهيلات الائتمانية، وتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصناعية خاصة المتضررة منها والتي تحظى بمعاملة تمييزية من في المصرف والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبة للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع وكل ذلك بهدف تحديث البيئة التقنية للمصرف ورفع من جودة الخدمات التي يوفرها المصرف للمتعاملين معه وهو ما تسعى له إدارة المصرف عبر التوسع في مكاتب وفروع المصرف وتحديثها وتهيئة الصالات وتزويدها بالاحتياجات التي تحقق سهولة تقديم الخدمة وبجودة عالية.

ويشار إلى أن المصرف الصناعي منح العام قبل الماضي (٢٠١٩) نحو ٥٨ قرضاً صناعياً تجاوزت قيمتها ٢,٢ مليار ليرة ومنح ٢٣٥ قرضاً لحرف إنتاجية بقيمة ٣ مليارات ليرة و١١ قرضاً لفعاليات خدمية بقيمة ٨٥ مليار ليرة.

ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية.

وبيّن أن إدارة المصرف تتابع متطلبات التمويل للصناعيين وتعمل على منح كل التسهيلات الممكنة لجهة إجراءات الحصول على القرض الصناعي بشكل ميسر وأن هناك تواصلاً مع غرف الصناعة لبحث متطلبات التمويل التي يحتاجها الصناعيون وتذليل كل المعوقات التي تحول دون حصولهم على التمويل مع مراعاة حقوق المصرف والمحددات والمعايير التي يتم وفقها منح القروض.

الخليف لـ«الوطن»: توقيف رؤساء جمعيات فلاحية في دير الزور لتسويقهم القمح لأشخاص من خارج مؤسسة الحبوب

رامز محفوظ

توقع رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن ينتهي تسويق القمح بداية شهر أيلول القادم، مؤكداً أن التسويق إلى مراكز الاستلام ضعيف حالياً وبات في نهايته ومعظم الفلاحين سوقوا إنتاجهم من القمح.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الخليف أن ما سوق من القمح حتى تاريخه يتجاوز ٤٠٠ ألف طن، لافتاً إلى أن عمليات التسويق جرت بشكل طبيعي ولم يكن هناك أي عوائق تذكر بالنسبة للتسويق.

ولفت إلى أن أكبر نسبة تسويق من القمح للموسم الحالي كانت من محافظة حماة حيث تم تسويق أكثر من ١٠٠ ألف طن من القمح تليها حلب بالمرتبة الثانية وتلتها محافظة دير الزور ومن ثم محافظة درعا.

وبخصوص صرف قيم الأقماح للفلاحين أشار الخليف إلى أنه كان هناك تأخير في صرف قيم الأقماح للفلاحين في محافظة حماة بسبب عطلة عيد الأضحى وعدم توفر السيولة في المصارف الزراعية خلال تلك الفترة، مضيفاً: وكذلك في محافظة الرقة هناك بعض الفلاحين لم يستلموا قيم الأقماح التي قاموا بتسليمها لمراكز الاستلام في المحافظة إلى الآن بسبب عدم توافر السيولة.

وحول قيام بعض الفلاحين ببيع إنتاجهم من القمح لتجار وعدم تسليمها لمراكز استلام الحبوب بين الخليف أنه لم يكن هناك أي عمليات تسويق وبيع للقمح لخارج مؤسسة الحبوب في المحافظات عدا بعض حالات التسويق التي حدثت في محافظة دير الزور، حيث تم التسويق إلى أشخاص من خارج مؤسسة الحبوب ونتيجة لذلك تم توقيف بعض رؤساء الجمعيات الفلاحية في المحافظة.

وبيّن أن مليشيات «قسد» مازالت تمنع الفلاحين من تسويق إنتاجهم من القمح إلى مراكز الاستلام التابعة للحكومة، لافتاً إلى أن بعض الفلاحين في المحافظة تم إلزامهم وإجبارهم من قبل «قسد» على بيع إنتاجهم من القمح لهم وهناك آخرون مازالوا يحتفظون بإنتاجهم أمام منازلهم وعندما تسنح لهم الفرصة سيقومون بتسويق إنتاجهم إلى مراكز الاستلام التابعة للحكومة، مبيناً في الوقت نفسه أن ما سوق من المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة في المحافظة حتى تاريخه بحدود ٤٠٠ طن فقط.

الانتهاء من حفر بئر دير عطية (٥) وتقييم إنتاجه قريباً

الوطن

بيّنت وزارة النفط والثروة المعدنية أمس أنه تم الانتهاء من حفر بئر دير عطية (٥) الغازي.

وحسب بيان صادر عن الوزارة حصلت «الوطن» على نسخة منه، فإن وزير النفط والثروة المعدنية في حكومة تسيير الأعمال بسام طعمة افتتح بئر دير عطية ٥ الغازي في منطقة شمال دمشق بعد الانتهاء من حفره الذي بلغ عمقه النهائي ٣٦٧٨ م.

وحسب البيان فقد تم ربط البئر على المحطة ويجري تقييم إنتاجه.

هذا وكان قد تم إعادة بئر الشريفة ٦ إلى الخدمة يوم الأربعاء الماضي حسب بيان صدر عن وزارة النفط والثروة المعدنية.

وجاء في البيان أنه وبعد خروجه من الخدمة نجحت كوادر الشركة السورية للنفط في إصلاح بئر شريفة ٦ وإعادة تأهيله ووضعه في الإنتاج بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٨.

ثلاثة وزراء ناقشوا الخطة الزراعية القادمة

وزير الزراعة: يجب أن نأخذ احتياطاتنا حتى لا نصل إلى ما وصلنا إليه الموسم الحالي من تراجعات

- قطنا: انخفضت مخازين السدود إلى ٥٢ بالمئة والمياه الجوفية إلى حدود حرجة
- أن يصل سعر الشعير أكثر من القمح أمر خطير

هناء غانم

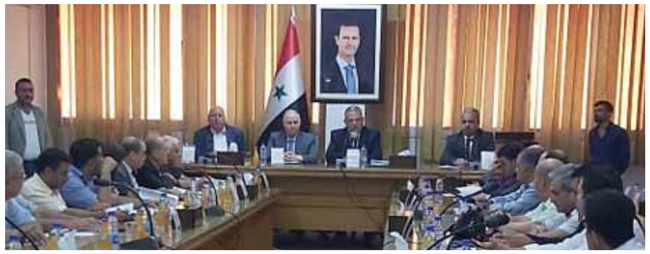

جاء لقاء وزير الزراعة في حكومة تسيير الأعمال حسان قطنا الخاص بعرض الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ أمس محملاً بالتبريرات والآمال والوعود لتحسين الموسم القادم كما تتطرق في حديثه قائلاً: إن الأرقام المهربة من القمح والقطن كبيرة جداً أكبر مما كنا نتوقع وهو أمر ليس آنياً لذلك يجب أن نأخذ احتياطاتنا حتى لا نصل إلى ما وصلنا له هذا العام بحيث يصل سعر كيلو الشعير أعلى من سعر القمح وهو أمر خطير، لذلك المساحة المخصصة للقمح يجب أن تزرع كاملة وسوف يتم دعم الفلاح عند التسعير على المنتج النهائي، والميزة التفضيلية ستعطى لمن يزرع محصولاً إستراتيجياً. وأضاف قائلاً: نحن مع دعم القطاع الزراعي والفلاح ولو خسرنا كدولة، ليس لدينا أي مشكلة لكن نحتاج إلى تأمين الوسائل الداعمة حتى نستمر بالدعم وذلك بالتعاون مع الوزارات والاتحادات ووضع برنامج زمني للتنفيذ لذلك علينا أن نأخذ احتياطاتنا للموسم القادم خاصة أنه جاء بعد موسم جفاف وشح بالمياه.. موضحاً أنه لا يجوز أن نخطط لزراعة مساحات مروية غير قادرين على إروائها.

ودعا الوزير القطاع الخاص للقيام بدوره لتأمين مستلزمات الإنتاج وخاصة أنهم يبيعون بالسعر الذي يتم تحديده من قبلهم لافتاً إلى أننا لا ننافس التاجر لذلك ليس لديه أي حجة في تأمين مستلزمات الإنتاج.

خطة الاحتياجات

وأكد وزير الزراعة أن الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ كانت تسير ضمن إطار نمطي، هذا العام تم استبدال إعداد الخطة بطريقة جديدة انطلقت من الميزان السلعي، أي ما احتياجات المواطن من السلع أولاً لننتقل إلى معرفة قدرة الموارد الطبيعية لإنتاج سلعي يستطيع أن يلبي حاجة السكان والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية لأن ما يهمنا هو المواطن واستثمار الموارد وفق المعايير والأنظمة الموضوعة حتى نعرف ما الفائض وما العجز بالإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات ونعرف ماذا سنخطط للإنتاج الزراعي القادم وبالتالي قدرنا هذا الإنتاج وربطناه بموضوع الميزان السلعي لتحديد الفائض والعجز بكل منتج زراعي لتتمكن الوزارات الأخرى من وضع الخطة اللازمة لتأمين المستلزمات أو لتأمين المنتجات الزراعية اللازمة لتوفير احتياجات القطاعات المختلفة.

التغير الآخر بالخطة هو الانتقال إلى التخطيط وإجمالي مساحة سورية لنحدد احتياجاتنا من مستلزمات الإنتاج نتيجة ظروف الحرب التي يعرفها الجميع لافتاً إلى أن الحكومة لديها القوة والقدرة على تأمين الإنتاج مقارنة مع احتياجات السكان.

نقص بمستلزمات الانتاج

ومن ناحية أخرى قدم الوزير قطنا جملة من التبريرات التي حالت دون تنفيذ الخطة الإنتاجية للموسم الزراعي الحالي مبيناً أن هناك تحديات أثرت بشكل سلبي في مستوى تنفيذها على الرغم من الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة لتأمين مستلزمات الإنتاج فقد واجهنا العديد من التحديات خاصة ما يتعلق بالأسمدة فقد بلغ الاحتياج من الأسمدة للموسم الزراعي (٢٠٢٠ – ٢٠٢١) ٣٠٠/ألف طن يوريا – ٢٠٠/ ألف طن فوسفات – ١٠٠/ ألف طن نترات الأمونيوم – ١٠/ آلاف طن بوتاس، ونظراً للعقوبات والحصار الاقتصادي المفروض على سورية لم تتمكن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من استيراد سوى كمية ٦٠٠٠ طن من اليوريا رغم كل الإجراءات المتخذة من قبلها من إعلان مناقصات والتعاقد لتوريد الكميات اللازمة إلا أن هذه الكميات لم يتم توريدها، كما بلغت الكمية المستلمة من سماد اليوريا من تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١ وحتى ٢٠٢١/٣/٣١ (٤٥٣٧٦) طناً التي كانت كافية لتوفير الدفعة الأولى من الأسمدة لمحصول القمح فقط، وبين الوزير أنه ولمعالجة ذلك عقدت اللجنة الاقتصادية عدة اجتماعات لدراسة واقع الأسمدة، وتقرر رفع سعر استلام محصول القمح من الإخوة الفلاحين من ٥٥٠ ل.س إلى ٩٠٠ ل.س بحيث تم حساب تكاليف الإنتاج على أساس السعر الحر على كامل مستلزمات الإنتاج وذلك لتمكين الإخوة الفلاحين من شراء الأسمدة من السوق بالأسعار الرائجة، حيث قام القطاع الخاص بتوفير كميات من الأسمدة وطرحها بالأسواق بأسعار تراوحت بين (١ ــ ١,٨) مليون ليرة سورية للطن الواحد، مع استمرار الجهود لتأمين الأسمدة بمختلف الطرق.

برنامج زمني لتأمين المحروقات

وحول تأمين المحروقات أكد أنه تم وضع برنامج زمني لتأمين احتياجات القطاع الزراعي من المحروقات خاصة المازوت بالاتفاق مع وزيري النفط والثروة المعدنية والإدارة المحلية والبيئة الذي يمتد من (٢٠٢٠ – ٢٠٢١) من ٢٠٩ آلاف هكتار إلى ١٤٦ ألف هكتار خاصة بالنسبة للمحاصيل المجهدة للتربة وذات الاحتياج العالي للمياه مثل القطن ودعم مشاريع التحول للري الحديث.

وأشار إلى أن هذه التحديات امتدت لتشمل القطاع الزراعي بأكمله من حيث انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية وتراجع مؤشرات نمو الثروة الحيوانية وتراجع إنتاجها، الأمر الذي سينعكس سلباً على الأمن المائي والغذائي وتراجع الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية ومن البروتين الحيواني.

وبيّن قطنا أنه لنتجاوز كل ذلك تم إعلان نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وارتفاع أجور النقل وارتفاع أسعار الأعلاف وعدم توفرها في الأسواق نتيجة الحصار الجائر على سورية. أدى إلى توجه الفلاحين لزراعة محاصيل تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية خاصة المحاصيل الطبية والعطرية كزراعات بديلة لأنها ذات سعر عال خلال فترة قصيرة.

أما التحديات الطارئة فتتعلق بتعرض الثروة الحراجية والزراعية إلى عدد كبير من الحرائق في مناطق الغابات الواقعة في محافظات طرطوس واللاذقية وحمص وحماة، إضافة إلى أن التغيرات المناخية المتمثلة بقلة الهطلات المطرية والمترافقة مع سوء في التوزيع من حيث الزمان والمكان وارتفاع درجات حرارة (حيث كانت أعلى من معدلاتها السنوية بـ٨ درجات في بعض المناطق) أدت إلى جفاف عام شمل كل المحافظات، وبالتالي تأثرت المحاصيل الشتوية الإستراتيجية (القمح والشعير) التي تشكل أكثر من ٧٠ بالمئة من المساحة الكلية المزروعة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج وخسارة ما لا يقل عن ٣ ملايين طن منها، إضافة إلى تأثير الجفاف على الأشجار المثمرة كالحمضيات والزيتون، وإضافة إلى انخفاض كميات المياه المخزنة في السدود إلى نسبة ٥٢ بالمئة وانخفاض المياه الجوفية إلى حدود حرجة، ما أدى إلى تراجع مردودية المساحات المروية ٤٠ ــ٥٠ بالمئة وبشكل متفاوت بين المناطق، علماً بأنه تم تخفيض الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الصيفي (٢٠٢٠ – ٢٠٢١) من ٢٠٩ آلاف هكتار إلى ١٤٦ ألف هكتار خاصة بالنسبة للمحاصيل المجهدة للتربة وذات الاحتياج العالي للمياه مثل القطن ودعم مشاريع التحول للري الحديث.

وأشار إلى أن هذه التحديات امتدت لتشمل القطاع الزراعي بأكمله من حيث انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية وتراجع مؤشرات نمو الثروة الحيوانية وتراجع إنتاجها، الأمر الذي سينعكس سلباً على الأمن المائي والغذائي وتراجع الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية ومن البروتين الحيواني.

وبيّن قطنا أنه لنتجاوز كل ذلك تم إعلان بشكل مبكر عن الخطة لهذا العام لتتمكن الوزارات الأخرى من توفير مستلزمات الإنتاج وتنظيم عملها بحيث تكون في ٢٠٢١/١٠/١ كل المستلزمات متوفرة لزراعة جميع المساحات الواقعة في المناطق الآمنة لذلك لابد من تحديد أسعار الشراء مسبقاً للمنتجات الزراعية المحددة في الخطة في ضوء السياسات العامة للدولة واعتماد تسعير المحاصيل الإستراتيجية من قمح وقطن وشوندر سكري وتبغ والرئيسة مثل شعير وذرة صفراء وفق التكلفة الفعلية لمستلزمات الإنتاج قبل البدء بتسويق الإنتاج بفترة زمنية كافية. والأهم توفير مستلزمات الإنتاج والأسمدة الرئيسة في حدود الإمكانيات المتاحة. والعمل على تأمين كل مستلزمات الفلاحين من المحروقات والطاقة وفق خطة الوزارات المختصة بتأمينها وتوزيعها من الجهات المختصة.

لا بد من إجراءات لمواجهة تغيرات المناخ

وزير الموارد المائية في حكومة تسيير الأعمال الدكتور تمام رعد أكد ضرورة اتخاذ التحديات التي تواجهها المنطقة والتغيرات المناخية بعين الاعتبار واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات موضحاً أن الخطة الإنتاجية لهذا العام وضعت بشكل مدروس وجيد بالتنسيق مع الجهات المختصة.

قروض لتركيب طاقات شمسية لآبار الضخ

بدوره وزير الكهرباء في حكومة تسيير الأعمال غسان الزامل أكد في تصريح لـ«الوطن» أن جميع محطات ومضخات الري الرئيسة في سورية التي تغذي المحولات والمحركات الكهربائية لري المحصولات الزراعية ومياه الشرب هي معفاة من التقنين بشكل دائم وشجعنا على استخدام الطاقات المتجددة في ضخ مياه الآبار وتم الإعلان عن إعطاء قروض للمزارعين لتركيب طاقات شمسية لآبار الضخ لكن بعد عقلنة هذا الإنتاج.

وبيّن قطنا أنه لنتجاوز كل ذلك تم إعلان عليها لذلك يجب أن يكون هناك ترشيد وعقلنة في الاستجرار ويتم التنسيق مباشرة مع وزارة الزراعة لتأمين الاحتياجات المهمة أثناء موجات الصقيع وعندما تكون هناك حاجة ملحة للري يتم إعفاء هذه المناطق.

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم قال: إن العوائق التي واجهت القطاع الزراعي كثيرة هذا العام منها الظروف المناخية وقلة مستلزمات الإنتاج، مشيراً إلى أن الاتحاد شدد على أهمية تأمين مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب وفق الإمكانات المتاحة وعلى التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص وكل من يستطيع تأمين مستلزمات الإنتاج وأن نلجأ إلى للزراعات التعاقدية بالنسبة للمزروعات الصناعية كاللفت والشوندر السكري وأيضاً بالنسبة للمزروعات والمحاصيل العلفية وأن تكون التسعيرة وفق الحاجة، أي إذا كان القطن نعطيه ٢٥ بالمئة هامش ربح والقمح ٢٥ بالمئة فالقطن يأخذ موسمين زراعيين، فالفلاح الذي يزرع محصولين زراعيين يجب أن يأخذ حقه في التسعير بشكل يساعد الفلاح في تأمين مستقبله ومستقبل أبنائه من أجل حياة كريمة.

مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان أكد أن الاعتماد على تأمين الطاقة لمشاريع الري الحكومية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى الخلل في تنفيذ الخطة لذلك لا بد من إدخال شركات القطاع الخاص لتأمين مستلزمات الإنتاج.

رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو استغرب وجود سعرين للأسمدة وأن ذلك لا يحقق العدالة بالمطلق لذلك على الدولة أن تترك موضوع تأمين السماد في عهدة القطاع الخاص.

وجاءت المداخلات لتؤكد أن الدعم يجب أن يكون على مدخلات الإنتاج وليس على المخرجات وأن الحكومة عندما تخطط للمروي يجب أن يعطي ٧٥ بالمئة من الإنتاج وإذا لم يؤمن السماد والبذار فسوف يخرج ثلث الإنتاج خارج المخطط كما أن الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية للموسم الزراعي ٢٠٢١– ٢٠٢٢ لتحديد بدائل للطاقة وتأمين مشاريع بديلة على مستوى الوطن والاستفادة من تجربة العام الماضي وأن يكون دعم البذار والسماد على المدخلات وليس على المخرجات وإعطاء أهمية لأشجار الزيتون والتين والحمضيات وتشكيل لجان بكل محافظة لهذه الأشجار كما طالب المشاركون بمعامل للنفايات الصلبة والبحث عن البدائل المتاحة لتأمين مستلزمات الإنتاج وأن تأخذ الخطط الإسعافية مكانها وأن يكون لتجار القطاع الخاص المشاركة بشكل فعال بتأمين مستلزمات الإنتاج فنحن لم نلمس وجودهم بكثافة على الأرض لأن القطاع الخاص شريك مهم ورافد للقطاع الزراعي.

- وزير الموارد المائية: الخطة الإنتاجية وضعت بشكل مدروس وجيد بالتنسيق مع الجهات المختصة
- وزير الكهرباء: المحصولات الزراعية ومياه الشرب معفاة من التقنين بشكل دائم وشجعنا على استخدام الطاقات المتجددة